ملف المناصرة

عايدة سيف الدولة

Aida Seif El-Dawla

خارج الاحتجاز مصر

طبيبة نفسية مصرية وإحدى مؤسّسات مركز النديم، أحد أقدم مراكز تأهيل ضحايا التعذيب في العالم العربي. مُنعت من السفر من عام 2016 حتى حفظ القضية 173 في مارس/آذار 2024، ووُجهت إليها في 2026 تهمة نشر أخبار كاذبة في قضيتين جديدتين، وأُخلي سبيلها بكفالة في فبراير ثم في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2026.

01
القضية في دقيقة

طبيبة نفسية مصرية وإحدى مؤسّسات مركز النديم، أحد أقدم مراكز تأهيل ضحايا التعذيب في العالم العربي. مُنعت من السفر من عام 2016 حتى حفظ القضية 173 في مارس/آذار 2024، ووُجهت إليها في 2026 تهمة نشر أخبار كاذبة في قضيتين جديدتين، وأُخلي سبيلها بكفالة في فبراير ثم في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2026.

الحالة **خارج الاحتجاز**	الدولة **مصر**

الحكم: لم يصدر حكم جنائي. ورُفع المنع من السفر المفروض في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 في إطار القضية 173 لسنة 2011 عند حفظ القضية بحق مركز النديم في مارس/آذار 2024. وأمرت وزارة الصحة بإغلاق مركز النديم في فبراير/شباط 2016، وألغت محكمة القضاء الإداري القرار في يناير/كانون الثاني 2021. وأُخلي سبيلها بكفالة 100 ألف جنيه في القضية 809 لسنة 2026 في فبراير/شباط 2026.

التهم: إذاعة أخبار كاذبة من شأنها تكدير السلم العام (2026، القضية رقم 809 لسنة 2026)
تلقي تمويل أجنبي بهدف الإضرار بالمصالح الوطنية؛ وإدارة منظمة مجتمع مدني غير مرخصة (المادة 78 من قانون العقوبات؛ والقانون رقم 84 لسنة 2002 والقانون رقم 70 لسنة 2017 بشأن الجمعيات). وخضعت للتحقيق بصفتها شخصًا محل اهتمام في قضية التمويل الأجنبي رقم 173 لسنة 2011، التي حُفظت بحق مركز النديم في مارس/آذار 2024

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 الرفع الفوري لحظر السفر المفروض على عايدة سيف الدولة وعلى أي من أفراد الأسرة المشمولين بالقرار نفسه.

02 إعادة وثائق السفر وإزالة أي إدراج على قوائم المنافذ مرتبط بالعمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

03 احترام حرية التنقل التي تكفلها المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

02

الانتهاكات الموثقة

كل انتهاك والمعيار الدولي الذي يخالفه.

المضايقة القضائيةإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12

المنع التعسفي من السفرالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 12

03

مسار القضية

فبراير/شباط 2016

سياق

وزارة الصحة تأمر بإغلاق مركز النديم

أمرت وزارة الصحة بإغلاق مركز النديم استنادًا إلى ذرائع تتعلق بالترخيص، وطعن المركز في القرار أمام محاكم القضاء الإداري.

23 نوفمبر/تشرين الثاني 2016

فرض منع من السفر

إيقافها في مطار القاهرة ومنعها من السفر

أوقفت في مطار القاهرة الدولي وأُبلغت بمنعها من السفر، على صلة بقضية التمويل الأجنبي رقم 173 لسنة 2011.

فبراير/شباط 2017

سياق

الشرطة تغلق مقر مركز النديم

أغلقت الشرطة مقر مركز النديم في وسط القاهرة بينما كان الطعن على قرار الإغلاق لا يزال منظورًا أمام القضاء.

21 يناير/كانون الثاني 2021

سياق

محكمة القضاء الإداري تلغي قرار إغلاق مركز النديم

ألغت محكمة القضاء الإداري قرار إغلاق مركز النديم الصادر عام 2016.

20 مارس/آذار 2024

رفع منع السفر

حفظ القضية 173 بحق مركز النديم ورفع المنع من السفر

أصدر قاضي التحقيق قرارًا بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية ضد مركز النديم وأربع منظمات حقوقية أخرى في القضية 173 لسنة 2011، وشمل القرار رفع المنع من السفر وتجميد الأموال عن العاملين في المنظمات المعنية. وقالت إن القضية أُغلقت ورُفع منعها من السفر.

15 فبراير/شباط 2026

تحقيق

التحقيق معها في نيابة الدقي بشأن أرشيف المركز عن التعذيب

مثلت أمام نيابة الدقي في القضية 809 لسنة 2026 أمام نيابة أمن الدولة العليا، دون أن تُبلَّغ مسبقًا بالتهم. وأبلغها المحقق بأنها متهمة بنشر أخبار كاذبة بقصد تكدير الأمن العام، وانصبّ استجوابها كله على صفحتين من الأرشيف الإعلامي لمركز النديم لعام 2025، تذكران أسماء ضباط شرطة وأطباء سجون وردت في بلاغات عن التعذيب وسوء المعاملة. وحين سألت عن عدد البلاغات المقدّمة ومقدّميها، قال المحقق إنها أكثر من أن تُحصى، ورفض الكشف عن أسماء المبلّغين. ويبدو أن تحريات أمن الدولة في محضرين هي الأساس الوحيد للقضية.

15 فبراير/شباط 2026

إفراج مشروط

الإفراج عنها بكفالة مئة ألف جنيه مصري

أُفرج عنها بكفالة يزيد مبلغها على دخل عام كامل لكثير من المصريين. ولا تزال القضية مفتوحة، وقد تواجه استدعاءات أخرى ومحاكمة.

1 نوفمبر/تشرين الثاني 2026

استدعاء

استدعاؤها أمام نيابة استئناف القاهرة في القضية 30 لسنة 2026

استدعتها نيابة استئناف القاهرة للتحقيق في قضية ثانية هي القضية رقم 30 لسنة 2026، في مقرها بالرحاب يوم 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2026، ووافقت النيابة على تأجيل الجلسة إلى 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2026 لأسباب صحية.

9 نوفمبر/تشرين الثاني 2026

تحقيق

استجوابها وتوجيه اتهامات إليها في القضية 30 لسنة 2026

استجوبتها نيابة استئناف القاهرة في مقرها بالرحاب في القضية رقم 30 لسنة 2026، ووجهت إليها تهمتي إذاعة ونشر أخبار كاذبة في الداخل والخارج واستخدام حساب على الإنترنت. وأقرّت بملكيتها للحساب ونفت التهم.

9 نوفمبر/تشرين الثاني 2026

إفراج مشروط

إخلاء سبيلها بكفالة 50 ألف جنيه

في ختام التحقيق قررت نيابة استئناف القاهرة إخلاء سبيلها بكفالة قدرها 50 ألف جنيه، ولم تعلن ما إذا كانت القضية ستُحال إلى المحاكمة.

04
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: رُوجع هذا السجل مجددًا في 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026. ففي 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2026 استجوبت نيابة استئناف القاهرة عايدة سيف الدولة في قضية ثانية هي القضية رقم 30 لسنة 2026، ووجهت إليها تهمتي نشر أخبار كاذبة واستخدام حساب على الإنترنت، وأخلت سبيلها بكفالة 50 ألف جنيه، ولا تزال قيد التحقيق في هذه القضية وفي القضية رقم 809 لسنة 2026، التي حضرت فيها المحامية ماهينور المصري التحقيق معها في فبراير/شباط 2026.

الخلفية والعمل

الدكتورة عايدة سيف الدولة طبيبة نفسية وأستاذة جامعية، وشريكة في تأسيس مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب. وصار مركز النديم، الذي تأسس عام 1993 في وسط القاهرة، من أوائل الخدمات المتخصصة في تأهيل ضحايا التعذيب في العالم العربي، إذ يقدّم الدعم النفسي والطبي والقانوني للناجين من عنف الشرطة والسجون، وللنساء الناجيات من العنف الأسري والجنسي. وكانت أيضًا عضوة بارزة في مجموعة العمل لمناهضة التعذيب في مصر المرتبطة بالنديم، وكتبت على نطاق واسع عن سياسات الطب النفسي وتحويل المعارضة إلى مسألة طبية.

القبض والاحتجاز

لم يُقبض عليها رسميًا قط. وبدلًا من ذلك، شنّت السلطات المصرية حملة متواصلة من الضغوط الإدارية والتشهير ضدها وضد مركزها. فقد أمرت وزارة الصحة بإغلاق مركز النديم في فبراير/شباط 2016 استنادًا إلى سلسلة من الذرائع المتعلقة بالترخيص. وطعن المركز في الأمر أمام محاكم القضاء الإداري، وأغلقت الشرطة المقر في فبراير/شباط 2017 بينما كانت القضية لا تزال منظورة. وفي يناير/كانون الثاني 2021 ألغت محكمة القضاء الإداري قرار الإغلاق الصادر عام 2016.

الإدانة والسجن

لم يصدر بحقها أي حكم جنائي قط. غير أنها خضعت لمنع من السفر منذ 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، حين أُوقفت في مطار القاهرة الدولي وأُبلغت بأنها إما متهمة في قضية جنائية أو شاهدة فيها. والقضية المعنية هي قضية التمويل الأجنبي رقم 173 لسنة 2011 الممتدة منذ سنوات ضد المنظمات غير الحكومية المستقلة، التي خضع فيها عشرات المدافعين المصريين عن حقوق الإنسان للتحقيق، ومُنعوا من السفر، وجُمّدت أصولهم بسبب تلقيهم تمويلًا أجنبيًا للقيام بعمل حقوقي. وفي 20 مارس/آذار 2024 أصدر قاضي التحقيق قرارًا بألا وجه لإقامة الدعوى ضد مركز النديم، وشمل القرار رفع المنع من السفر عن العاملين في المنظمات المعنية.

الوضع الحالي حتى عام 2026

لا تزال في القاهرة. ويعمل مركز النديم من مقر جديد بقدرة محدودة، بعد أن صمد أمام محاولات إخلاء متعددة. وفي 15 فبراير/شباط 2026 استُجوبت في القضية 809 لسنة 2026 أمام نيابة أمن الدولة العليا بشأن أرشيف المركز عن التعذيب، ووُجهت إليها تهمة نشر أخبار كاذبة، وأُخلي سبيلها بكفالة 100 ألف جنيه. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2026 استدعتها نيابة استئناف القاهرة في قضية ثانية هي القضية 30 لسنة 2026، وتأجل التحقيق إلى 9 نوفمبر/تشرين الثاني لأسباب صحية. وفي 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2026 استُجوبت ووُجهت إليها تهمتا إذاعة ونشر أخبار كاذبة في الداخل والخارج واستخدام حساب على الإنترنت، وأُخلي سبيلها بكفالة 50 ألف جنيه. وتواصل النشر والتدريس وتقديم الإشراف السريري في أشكال مقيّدة. ولا تزال من أقدم الأصوات وأكثرها احترامًا في الحركة الحقوقية المصرية.

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين.الحالة كما هي مسجّلة في 2026-11-09. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org